E

الأمم المتحدة

المجلس الأقتصادي والأجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.1
٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
20 APR 1994
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الدورة السابعة عشرة
٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
عمّان

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

تقرير عن

التقدم المحرز في تنفيذ توصيات البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل

94-0159

تمهيـــــد

١- أعد هذه الوثيقة البرنامج الفرعي للبيئة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تنفيذاً لأحد أنشطته وللأهمية المتزايدة لقضايا البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وانطلاقا من هذا، تم مؤخرا إعطاء زخم للمسائل المتصلة بالبيئة والتنمية المستديمة في معظم البرامج الفرعية الفنية الـ ١٥ للاسكوا.

٢- ويستعرض هذا التقرير جوانب محددة لقضايا البيئة ضمن أنشطة البرامج الفرعية للاسكوا لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، التي روعيت فيها التوصيات والأهداف العامة لبرنامج البيئة في الوطن العربي كما ورد في «البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل» الذي تبنّاه المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية (القاهرة، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) والذي قُدّم الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢).

٣- ويستند هذا التقرير أساسا الى الأنشطة البرنامجية للاسكوا، المتصلة بالبيئة والتنمية المستديمة ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١. وتنبغي قراءته بالاقتران مع التقرير المُقدّم من الأمين التنفيذي الى اللجنة الموقرة حول تنفيذ قرارها ١٨٠ (د-١٦) المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والمعنون «التعاون والتنسيق الاقليميين في ميدان البيئة والتنمية المستديمة».

أولا- لمحة عامة

٤- أدرك المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أن المحافظة على البيئة في الوطن العربي تمر عبر مكافحة العوائق الأساسية التي تحول دون ذلك مثل الفقر والجهل والمرض.

٥- ويتجلى البُعْد السياسي في «البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل». فقد تم التشديد فيه على الطابع المتميّز للمنطقة العربية التي كانت ولا زالت مهد الحضارات والأديان السماوية التي تدعو الى الاهتمام بالانسان والبيئة والتراث والتاريخ المشترك والموقع الجغرافي المتجانس الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة الطبيعية نتيجة للأنشطة التنموية والبشرية. وتضمّن البيان العربي عن البيئة والتنمية الإعراب عن بالغ القلق إزاء استمرار تأثر المنطقة العربية بالأخطار البيئية الجسيمة من جرّاء الحروب والنزاعات المسلحة واستمرار التوتر نتيجة عدم ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مما يتسبب في تعطيل التنمية وتدمير الموارد وازدياد التدهور البيئي.

٦- وقد أعلن الوزراء العرب المسؤولون عن شؤون البيئة التزامهم بالعمل على مستوى الأفراد والجماعات على تحقيق التنمية المستديمة وتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة من خلال برامج التعاون البيئي العربي، وحرصهم على بذل كل جهد بهدف:

(أ) المشاركة العادلة في التنمية المستديمة قطرياً وعربياً ودولياً؛

(ب) دمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط والسياسات الاقتصادية والقطاعية؛

(ج) وضع سياسات لاستخدام الموارد الطبيعية والتخطيط الانمائي تقوم على المبدأ الوقائي وصون البيئة؛

(د) الإسهام في المساعي الدولية الرامية الى ايجاد حلول للمشاكل البيئية الملحّة على الصعيد العالمي.

٧- وإنطلاقا من هذا، قرّر الوزراء العرب أن يعملوا فردياً وجماعياً على:

(أ) ضمان استخدام وصون الموارد البرية والبحرية والمياه العذبة على نحو يكفل الاستدامة البيئية؛

(ب) الحفاظ على التنوّع البيولوجي للمنطقة العربية وحماية النُظُم البيئية الحرجة؛

(ج) إعتبار دراسات تقييم الأثر البيئي جزءاً لا يتجزأ من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الانمائية؛

(د) الحد من التلوّث بالنفايات ومعالجتها وإدارتها.

٨- ولضمان استمرار الانسجام الذي يميّز علاقة الشعب العربي ببيئته، جاء الاعتراف بأهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في الأنشطة الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية والسكانية من خلال:

(أ) اعتماد سياسات سكانية واستهلاكية تعزّز التنمية المستديمة؛

(ب) القيام، من خلال برامج التعليم والتدريب والبحث العلمي ونشر المعلومات بزيادة الوعي العام بالتراث البيئي والثقافي وفهمه، وتشجيع المجتمع وخاصة المرأة على اتخاذ مواقف ايجابية لصون البيئة؛

(ج) تيسير توطين التقنيات المناسبة بكلفة مقبولة، إضافة الى تنمية الموارد البشرية والمهارات والتدريب والبحوث والمعلومات؛

(د) دمج الاعتبارات الصحية والاحتياجات الغذائية في التخطيط الانمائي؛

(هـ) ضمان استخدام التمويل المخصص من الميزانيات الوطنية والمصادر الدولية استخداما فعّالاً لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستديمة في الوطن العربي؛

(و) تكثيف فرص مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستديمة.

٩- وجاء في «البيان» تأكيد على حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في الاطلاع على القضايا البيئية ذات الصلة بهم وحقهم في الوصول الى المعلومات والمشاركة في صياغة القرارات التي يُحتمل أن تؤثر على بيئتهم. وجرت فيه مطالبة المجتمع الدولي باحترام حق الشعب العربي، بوصفه القيّم على بيئته، في حماية موارده الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتم إعلان الالتزام بالعمل المشترك لتحسين الإطار القانوني لحماية البيئة وتنفيذ الاتفاقيات الاقليمية ذات الصلة وتعزيز القدرات الوطنية والاقليمية على الصعيد العربي لتحقيق التنمية المستديمة.

١٠- وقد تضمّن «البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل» أهدافا عامة لبرنامج البيئة في الوطن العربي، تُعتبر بمثابة جهود مشتركة لتحقيق التكامل بين عناصر مختلفة جرت العادة على النظر اليها منفردة حتى الآن وهي:

(أ) التنمية المستديمة والمأمونة بيئياً؛
(ب) تعزيز الإدارة البيئية؛
(ج) تطوير المستوطنات البشرية؛
(د) مكافحة التصحّر وتنمية البادية؛
(هـ) استخدامات الطاقة؛
(و) إدارة البيئة الصناعية والخطرة؛
(ز) حماية البيئة البحرية؛
(ح) تنمية الموارد المائية والزراعية؛
(ط) التعليم وحماية التراث والثروات الطبيعية النادرة؛
(ي) تعزيز المشاركة الشعبية في برامج حماية البيئة؛
(ك) دعم التعاون العربي والدولي؛
(ل) توفير التمويل للمشروعات الدولية والاقليمية والوطنية؛
(م) المسؤولية القانونية عن الأضرار والتدمير البيئي.

ثانيا- دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ مقترحات عمل البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل وجدول أعمال القرن ٢١

١١- من الواضح أن النقلة الى التنمية المستديمة تقتضي تغييرات أساسية في نظرة الانسان الى استغلال الموارد الطبيعية. وهذه بلا شك ممارسة معقدة ولعلّ من عناصرها الأساسية التعاون العلمي، لاسيما توفر التكنولوجيات التي لا تضرّ بالبيئة، علاوة على بناء القدرة الفنية والمؤسسية في دول المنطقة لتنفيذ البرامج القطاعية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستديمة. وقد نالت هذه القضايا اهتماما كبيرا ومنتظما في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهي تظهر الآن في عدد من البرامج التي ترد في ٤٠ فصلا من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]. أما النجاح في تنفيذ هذا الجدول فيقتضي أن تتمتع هذه المجالات البرنامجية المتداخلة، التي تتناول أساس المعرفة بأسباب النجاح والاطراد، بأكبر قدر من الاهتمام المتسق والمنتظم وطنياً واقليمياً ودولياً.

١٢- والجدير بالذكر أن كثيراً من الوفود العربية التي حضرت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية طالبت ببعض برامج بناء القدرة المصممة خصيصا لمساعدة البلدان النامية على بناء هياكلها الأساسية ومؤسساتها على السواء، وتدريب مواردها البشرية، وتسهيل مشاركة كل مَن له دور في صنع القرار. ذلك أن قدرة أي بلد على اتباع مسار التنمية المستديمة، إنما تعتمد في الواقع على قدرة شعبه ومؤسساته. وفي هذا الصدد أيّدت وفود كثيرة مبادرة الشروع فيما يسمى بـ «بناء القدرة في القرن ٢١»، وهو عبارة عن برنامج لبناء القدرة يدعم جدول أعمال القرن ٢١ ويسانده.

١٣- وقد اتضح من المناقشات، التي دارت في الكثير من المنتديات، أن إحدى العقبات الرئيسة أمام تنفيذ التنمية المستديمة، هي الافتقار الى القدرات والخبرات في الأقطار النامية، ومنها الأقطار العربية. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتركيز نشاطه على مساعدة البلدان النامية، وسيقوم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بالتركيز على إقامة الهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لتحقيق التنمية المستديمة. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الوقت ذاته، شأنه في ذلك شأن سائر المنظمات الدولية، على أن تكون جميع مشاريعه وبرامجه سليمة بيئياً. وفي هذا الصدد، من الأهمية بشكل خاص التأكيد على الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا المجال وعلى أهمية تنسيق أنشطتها مع اللجان الاقليمية.

١٤- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور هام تنسيقي وحفّاز في المجالات التي حقق فيها هذا البرنامج نجاحا حتى الآن، ومن بينها: (f) وضع قانون دولي للبيئة؛ (ب) تبادل المعلومات عن التكنولوجيات

---

(١) الوثيقة «موجز لجدول أعمال القرن ٢١» الصادرة بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، (E/ESCWA/ENV/1992/16/Rev.1).

السليمة بيئيا؛ (ج) رصد وتقييم حالة البيئة العالمية؛ (د) التعاون العلمي في ميدان البيئة والتنمية المستديمة؛ (هـ) تعزيز نُظُم الانذار المبكّر والعمل على تشغيلها؛ (و) تقديم المشورة في مجال وضع السياسات لمختلف جهات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق الأنشطة التي يجري القيام بها في ميدان البيئة؛ (ز) تقديم المشورة القانونية والمؤسسية الى البلدان النامية، وإدارة المشاريع العالمية.

١٥- وبإمكان العديد من المنظمات الأخرى، مثل البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجان الأمم المتحدة الاقليمية، أن تساهم بشكل هام في العمل على تنفيذ مقترحات عمل المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية ومقترحات جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تكون أنشطة هذه المنظمات في مجال البيئة والتنمية متكاملة ومنسّقة على أكمل وجه للاستفادة من القدرات الموجودة حاليا بقدر أكبر من الفعالية.

١٦- وقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بعد أن أصدرت قرارها ١٦٥ (د-١٥) المؤرخ ١٨ ايار/مايو ١٩٨٩ بشأن البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بمتابعة مبادرة لها ترمي الى تأسيس لجنة مشتركة بين المنظمات العربية والدولية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالبيئة والتنمية المستديمة في الوطن العربي.

١٧- ومن أجل توفير السند التشريعي لمثل هذا التنسيق وآلية التعاون على الصعيد العربي، أعدت الاسكوا الدراسات والخلفيات التي بموجبها اتخذت اللجنة في دورتها السادسة عشرة قراراً بشأن التعاون والتنسيق الاقليميين في ميدان البيئة والتنمية المستديمة، بهدف توثيق وتقوية التعاون العربي في تحديد الأنشطة والمبادرات وتنفيذها وتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة العربية (القرار ١٨٠ (د-١٦) المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢). وقد استضافت الاسكوا الاجتماع التأسيسي للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي في عمّان في ٧ و ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ لمناقشة واعتماد اللائحة التنظيمية للجنة وخطة عملها خلال الفترة الانتقالية ١٩٩٣-١٩٩٤، والطلب الى الجهات المعنية سرعة إعلان انضمامها الى اللجنة(٢).

ثالثا- البرامج التنفيذية للاسكوا في مجال البيئة والتنمية المستديمة

١٨- تتمتع اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومنها الاسكوا، بحكم خبرتها الطويلة ودرايتها في تناول المسائل المشتركة بين القطاعات والمسائل متعددة التخصصات، بسمات فريدة تسمح لها بالاضطلاع

---

(٢) أنظر تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة، متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة عشرة، (E/ESCWA/17/5/Add.2).

بالأنشطة في المجالات ذات الأولوية التي سبق أن حددتها توصيات المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومن هذا المنطلق تقوم الشُعب الفنية في الاسكوا بالأنشطة التالية:

(أ) تنفيذ برامج بناء القدرات لتمكين الدول الاعضاء من معالجة مشاكلها البيئية، وتعزيز مهاراتها الفنية والادارية من خلال عقد الندوات والتدريب والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعلومات واقامة روابط بين المؤسسات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستديمة وصون الموارد الطبيعية؛

(ب) اجراء استعراض وتقييم دوريان لظروف واتجاهات البيئة والتنمية عن طريق اجراء دراسات وطنية واقليمية عن حالة البيئة واعداد تقارير عن المنطقة ككل. ويشمل هذا تصميم وتنفيذ نظم المؤشرات البيئية والاحصاءات البيئية المتصلة بالحسابات القومية التقليدية؛

(ج) تحديد المشاكل البيئية الخاصة بكل بلد والمشاكل البيئية على الصعيد الاقليمي، ووضع السياسات والاستراتيجيات، والمنهجيات والاجراءات الوقائية لتشجيع التنمية المستديمة؛

(د) وضع خطط للادارة البيئية تخص دول او مناطق معينة حساسة بيئيا، والعمل على تنفيذها؛

(هـ) تطوير التشريعات البيئية الاقليمية ودون الاقليمية للحماية المشتركة للبيئة وحفظ الموارد الطبيعية والعمل على تنفيذها؛

(و) تشجيع اعادة تنظيم هياكل القطاعات الاقتصادية الهامة، بهدف دمج البعد والادارة البيئية في البرامج والسياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستديمة في هذه القطاعات؛

(ز) تشجيع وتعزيز التعاون الاقليمي والعربي في مجالات البيئة والتنمية والعمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، عن طريق تعزيز الروابط بين البيئة والتكنولوجيا، والاقتصاد والصناعة والزراعة والنقل والطاقة؛

(ح) تشجيع مناقشة وتفهم المسائل المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على مختلف المستويات، للمضي قدماً في تنفيذ الخطط والبرامج وتشجيع التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف فيما بين الحكومات الاعضاء لمتابعة جدول اعمال القرن ٢١.

١٩- ونظرا الى ان معظم هذه المسائل ذات طابع مشترك بين القطاعات، فقد اصبح من المهم بصورة متزايدة اتباع نهج اقليمي متعدد التخصصات في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئة الخاصة

بالمنطقة العربية، واعتماده أساساً لتشجيع التعاون الاقليمي فيما بين الدول العربية. ويتوقف نجاح منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي، الى حد كبير، على تضافر وتنسيق التدابير التي تتخذ في جميع هيئات المنظومة وذلك في اطار نهج متكامل في مجال التنمية المستديمة. وقد اقرت الحكومات الاعضاء منذ وقت طويل أن الاسكوا قادرة على اتباع هذا النهج متعدد التخصصات والمتكامل، بحكم قربها من بلدان المنطقة. ومن أجل ضمان المحافظة على الصلة بين الجهود التي تبذلها الامم المتحدة بغية تحقيق التكامل بين التنمية والبيئة، واحتياجات الدول الاعضاء واهتماماتها، يمكن اسناد مزيد من المهام الاقليمية ودون الاقليمية الى الاسكوا، الأمر الذي يتطلب احداث تغييرات فنية وادارية في برامج العمل، التي لا بد أن تراعى بكل جدية عند اعداد الميزانيات في المستقبل.

٢٠- ولما كان الشروع في تنفيذ جميع التدابير الواردة في البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل وجدول اعمال القرن ٢١، في نفس الوقت أمر غير مستحسن وغير عملي، نظرا لأن عدد التدابير التي يمكن الاضطلاع بها في آن واحد يتوقف على توفير الموارد الاضافية وعلى طاقة البلدان الاعضاء على استيعاب الانشطة المقررة، فان الاسكوا وبعد ان أدخلت مفهوم الاستدامة في برامجها القطاعية ومراعاة الاعتبارات البيئية في تنفيذ برنامج العمل، قد أولت في شعبها الفنية اهتماما خاصا بإدخال البعد البيئي في برامجها وأنشطتها التنفيذية خلال العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

٢١- وفيما يخص أنشطة الاسكوا في مجالات النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستديمة ومكافحة التصحر والجفاف فإن البرنامج الفرعي، الأغذية والزراعة خطط للقيام بالانشطة التالية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ (بعضها أنجز والبعض الآخر قيد التنفيذ)[٣]:

(أ) خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر (الامارات العربية المتحدة)؛

(ب) مشروع مكافحة التصحر (البحرين، اليمن)؛

(ج) مكافحة الحشيش والخشخاش (الافيون) في لبنان، والاستعاضة عن المحاصيل غير المرغوب فيها (اليمن)؛

(د) انعاش القطاع الزراعي (لبنان والاراضي الفلسطينية المحتلة)؛

(هـ) الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الجمهورية العربية السورية؛

---

(٣) انظر تقرير الامين التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣ (E/ESCWA/C.1/17/3) المقدم الى اللجنة الفنية في دورتها الثامنة (١١-١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣).

(و) ترشيد استهلاك الاغذية وتوزيع الاغذية (عُمان)؛
(ز) الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الاردن، ومجالات تطويره؛
(ح) تقدير وتقييم مؤسسات الارشاد الزراعي (الجمهورية العربية السورية)؛
(ط) تقدير وتقييم سياسات التنمية الريفية وبرامجها على الصعيد الوطني (عُمان، لبنان).

٢٢- وشملت أنشطة التدريب الجماعي الحلقات التدريبية التالية:

(f) حلقة تدريبية وطنية عن تخطيط المشاريع وتحليلها في عُمان؛
(ب) حلقة تدريبية وطنية عن ادارة المزارع، وتخطيط المشاريع وتحليلها في لبنان؛
(ج) حلقة تدريبية اقليمية عن تحليل السياسات الزراعية؛

(د) حلقة تدريبية وطنية عن استخدام الحواسيب في مسوح ادارة المزارع، وتجهيز البيانات وتحليل المشاريع.

٢٣- وفي اطار مكافحة الفقر والتعاون الدولي والاقليمي لتحقيق التنمية المستديمة في منطقة الاسكوا وما يتصل بذلك من سياسات وطنية، نفذ البرنامج الفرعي الخاص بالقضايا والسياسات الانمائية الانشطة التالية:

(f) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة؛

(ب) استعراض وتحليل التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات؛

(ج) الاطار المفاهيمي والمبادئ التوجيهية للانشطة ذات الصلة بالثروة والفقر وتوزيع الدخل؛

(د) التقدم المحرز في تنفيذ التعاون الاقتصادي بين البلد العضو الاقل نموا والبلدان الاخرى في المنطقة.

٢٤- أما البرنامج الفرعي للبيئة التابع للاسكوا، فقد ركز على التنسيق مع جامعة الدول العربية والتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لمراجعة البعد الاقليمي لتوصيات وقرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وخاصة برنامج القرن ٢١، وفي هذا الاطار أعدت التقارير التالية التي وزعت على الاقطار العربية كافة وبالتعاون مع جامعة الدول العربية:

(أ) موجز لجدول أعمال القرن ٢١ (باللغة العربية)؛

(ب) الاطار العام لبرنامج بيئي متطور للمنطقة العربية؛

(ج) تقييم البعد الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٥- وبالاضافة الى هذا، قام البرنامج الفرعي بتنفيذ مشروع ادخال البعد البيئي في عملية صنع القرار، متمثلا بتعزيز قدرات التخطيط والادارة في مجال البيئة والتنمية في المملكة الاردنية الهاشمية. وتضمن هذا المشروع التعاقد مع ٢٤ خبيرا وفنيا من الوزارات والدوائر الاردنية ذات العلاقة للعمل على الجمع بين البيئة والتنمية على مستوى السياسات والتخطيط والادارة وتوفير إطار قانوني وتنظيمي فعّال ومن ثم تحقيق الاستخدام الكفء للادوات الاقتصادية وحوافز السوق وغيرها من الحوافز وانشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. وقد نوقشت هذه القضايا بما في ذلك التقارير الفنية في حلقة عمل وطنية في الربع الثالث من عام ١٩٩٣.

٢٦- وتنفيذا لقرار اللجنة ١٨٠ (د-١٦) المؤرخ في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ حول التعاون والتنسيق الاقليميين في ميدان البيئة والتنمية المستديمة، وبهدف تعزيز التنسيق وتقوية التعاون العربي في تحديد الانشطة والمبادرات المطلوبة في منطقة الاسكوا وتنفيذها لتعزيز تنفيذ جدول اعمال القرن ٢١، بادرت الاسكوا وبالتعاون مع جامعة الدول العربية وأطراف دولية اخرى في تأسيس اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، حيث استضافت الاسكوا الاطراف المعنية الى الاجتماع في عمان في نيسان/ابريل ١٩٩٣ لتأسيس اللجنة الآنفة الذكر (يرجى مراجعة التفاصيل في تقرير الامين التنفيذي الى اللجنة الموقرة عن هذا الموضوع).

٢٧- وفي مجال تعزيز التنمية المستديمة للمستوطنات البشرية وخاصة توفير المأوى المناسب وتحسين ادارة المستوطنات البشرية وتوفير أنظمة مستديمة للطاقة وتعزيز تخطيط وادارة المستوطنات البشرية في المناطق المعرّضة للكوارث وتعزيز الانشطة المستديمة في مجال الصناعة فان البرنامج الفرعي الخاص بالمستوطنات البشرية خطط لانجاز الانشطة التالية:

(أ) التخطيط المناسب للمستوطنات البشرية في منطقة الاسكوا؛

(ب) توفير المأوى والمرافق العامة في المناطق الحضرية السريعة التغير؛

(ج) المبادئ التوجيهية للمعايير المناسبة للتخطيط والتصميم؛

(د) الاسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية؛

(هـ) الاطاران الاجتماعي والثقافي للتخطيط العمراني في المدينة العربية؛

(و) الاسكان الكفء من حيث الطاقة والسليم بيئيا؛

(ز) مسابقة بشأن موضوع «القرية المستقلة بذاتها، وسائل بديلة لتخطيط وتصميم المستوطنات البشرية».

٢٨- اما البرنامج الفرعي - التنمية الصناعية، وفي اطار الادارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية فقد ساهم في عقد المؤتمر العربي الثاني لآفاق التقانات الحيوية الحديثة. وقد غطى المؤتمر قضايا التقانات الحيوية والبيئية والتطبيقات الصناعية والهندسة الوراثية والتطبيقات الزراعية وفرص الاستثمار التجاري وبحث انشاء آليات لتطوير التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها بصورة سليمة بيئيا.

٢٩- وفيما يخص تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها، شملت انشطة برنامج الموارد الطبيعية بلورة صيغ التعاون الاقليمي في مجالات الموارد المائية المشتركة (سواء السطحية او الجوفية) والمبادرة بتشكيل لجنة للموارد الطبيعية في منطقة الاسكوا بدءا بتشكيل مجلس اقليمي للموارد المائية. كما وأعد البرنامج دراسة فنية عن تشغيل وصيانة السدود في منطقة الاسكوا متضمنا الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التخطيط لمثل هذه المشاريع. كما وتعمل الاسكوا على انشاء شبكة اقليمية للتدريب على الموارد المائية، وقد أعدت بهذا الصدد نماذج لجمع المعلومات الخاصة بالموارد المائية في محاولة لبناء «بنك معلومات» عن مصادر المياه في المنطقة. وانعقدت ندوة اقليمية حول استخدامات المياه والمحافظة عليها وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الانشطة البيئية التابع لمنظمة الصحة العالمية واطراف اخرى، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لمداولة قضايا تنمية موارد المياه في المنطقة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للتنمية الزراعية والصناعية والعمرانية. وعلى الصعيد الاقليمي، تقوم الاسكوا بتنفيذ مشروع لتقييم الموارد المائية باستخدام تقنيات الاستشعار من بعد، يساهم في تمويله كل من الاسكوا والبنك الاسلامي للتنمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة.

٣٠- أما البرنامج الفرعي للطاقة فقد أعد تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وفي إطار تنمية الطاقة وكفاءتها واستهلاكها أعد البرنامج تقريراً عن الاستخدام الأمثل للطاقة في مصافي النفط (دراستا حالة لمصفاة بترول الأزرق في الأردن ومصفاة بترول عدن في الجمهورية اليمنية) (E/ESCWA/NR/1993/9). كما أعد البرنامج الندوة الأقاليمية لتطوير واستغلال الغاز الطبيعي وآفاق تسويقه حتى أوائل القرن الواحد والعشرين.

٣١- أما البرنامج الفرعي للسكان فركز على تطوير المعرفة بالروابط القائمة بين الاتجاهات والعوامل الديمغرافية والتنمية المستديمة، وفي هذا المجال خطط البرنامج للانشطة التالية:

(أ) كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩٢ (E/ESCWA/POP/1993/12)؛

(ب) منشور عن الحركات السكانية المرتبطة بأزمة الخليج؛

(ج) المؤتمر العربي للسكان (عمّان، نيسان/ابريل ١٩٩٣) وقد تطرق المؤتمر الى جملة من القضايا ومنها رسم سياسات وطنية متكاملة تأخذ في الاعتبار العوامل الديمغرافية والتنمية المستديمة والبيئة؛

(د) استعراض وتقييم السياسات والتدابير الوطنية المتصلة بتوزيع السكان في بلدان منتقاة في منطقة الاسكوا.

٣٢- اما البرنامج الفرعي للعلم والتكنولوجيا فقد ركز معظم أنشطته على تحسين الاتصال والتعاون بين الاوساط العلمية والتكنولوجية وصانعي القرار في المنطقة في محاولة لتقوية الأساس العلمي للتنمية المستديمة وبناء الطاقات والقدرات العلمية. وانطلاقا من هذا خطط للانشطة التالية:

(f) حلقة عمل حول آثار تكنولوجيا المواد الجديدة والمتقدمة على اقتصادات بلدان الاسكوا؛
(ب) إدماج العلم والتكنولوجيا في الخطط الانمائية في بلدان مختارة؛
(ج) حلقة عمل بشأن إدماج العلم والتكنولوجيا في خطط التنمية الوطنية.

٣٣- أما برنامج المرأة والتنمية فيركز انشطته على العمل الاقليمي من أجل إدماج المرأة في عملية التنمية المستديمة والمنصفة ووضع مشاريع للتعاون الفني من أجل النهوض بالمرأة في صناعات الاغذية والنسيج، وفي صناعات المنتجات الصيدلانية، وكذلك اصدار قاعدة بيانات عن المرأة العربية في قوة العمل واجراء مسح ميداني لمشاركة المرأة في التنمية في اليمن. وأنجز هذا البرنامج حلقة عمل استهدفت تحسين ظروف المرأة في المنطقة (وخاصة تحديد القضايا المتصلة بمشاركة المرأة العربية في الاعمال والميادين المهنية، وتحديد قضايا رئيسة تتصل بإتاحة التعليم العالي للمرأة العربية، وقضايا رئيسة تتصل بمشاركة المرأة العربية في التدريب المهني).

٣٤- وفيما يخص المشاريع الميدانية، قام البرنامج الفرعي بتحديد وصياغة مشاريع التعاون الفني لتنمية المرأة في المنطقة (منها على سبيل المثال ستة مشاريع في اطار المشروع المعنون «نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي في اليمن» ومشروع يتعلق بالمؤسسات التجارية المدرة للدخل للاتحاد النسائي الاردني العام، ومشروع يتعلق بتعزيز القدرة الاحصائية لتشجيع مشاركة المرأة في التنمية).

٣٥- أما برنامج الاحصاء، فبالاضافة الى انجازه للمجموعة الاحصائية لمنطقة الاسكوا (العدد ١٣) ونشرات الحسابات القومية والاحصاءات الاجتماعية (E/ESCWA/STAT/1993/25)، فانه يواصل تنظيم الدورات وحلقات العمل وتقديم الاستشارات الفنية وتنفيذ المشاريع في مجال الاحصاء، وذلك بهدف تطوير العمل الاحصائي وتعزيز المعايير والمفاهيم والتعاريف الدولية في منطقة الاسكوا بغية تأمين البيانات والمؤشرات الاحصائية التي لا غنى عنها للباحثين وصانعي القرار المعنيين بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.